

معيار المحاسبة المصرى رقم (١١)
IAS 18
الإيراد

المحتويات

- ١- هدف المعيار
- ٢- نطاق المعيار
- ٣- تعاريف
- ٤- قياس الایراد
- ٥- الافصاح

١- هدف المعيار

- يهدف المعيار الى شرح المعالجة المحاسبية للايراد الناتج عن انواع محددة من المعاملات و الاصدارات

٢- نطاق المعيار

- (!) يطبق هذا المعيار عن المحاسبة عن المعاملات والاحداث التالية :-
- أ- بيع السلع المنتجة بمعرفة المنشأة او المشتراه بغرض اعادة البيع.
 - ب- تأدية الخدمات المتفق عليها بموجب عقد ينفذ خلال فترة زمنية محددة وقد يتم تأديتها خلال فترة مالية واحدة او اكثر.
 - ج- استخدام الاخرين لأصول المنشأة يترب عليه ايراد مثل استخدام النقدية وما في حكمها او براءات الاختراع ، علامات تجارية وتوزيعات الارباح الناتجة عن مساهمات في منشآت اخرى.

(*) لا يطبق هذا المعيار على ما يلى :-

اتفاقيات التأجير التمويلي.

- توزيعات الارباح الناتجة عن الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية .
- عقود التأمين في شركات التأمين .
- التغير في القيمة العادلة للأصول و الإلتزامات المالية او التصرف فيها .
- التغير في قيمة الأصول المتداولة الأخرى .
- الزيادة الطبيعية في قطعان الماشية و انتاج الغابات و الانتاج الزراعي.
- مستخرجات المناجم الطبيعية .

تعريفات

الإيراد : هو إجمالي التدفق النقدي للمنافع الاقتصادية للمنشأة والتي تم استلامها فعلاً خلال الفترة المالية والتي تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية وينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف تلك الناتجة عن مساهمات المشاركين في رأس المال ولا يعتبر إيراد تلك المبالغ المحصلة لحساب الغير مثل الضرائب على البضائع كما أنه لا ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية .

القيمة العادلة : هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصول أو تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة .

يتضمن الإيراد التدفق الناتج من المنافع الاقتصادية والذي تم استلامه فعلاً .

قياس الایراد

قياس الإيراد

يجب أن يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بموجب الاتفاق بين المنشأة والمشترى أو متلقى الخدمة أو مستخدم الأصل موضوع الاتفاق مع الاخذ في الاعتبار اي خصم تجاري او خصم كمية تسمح به المنشأة .

إذا تم البيع بالأجل يكون الإيراد هو النقدية المتوقعة ، والقيمة العادلة هنا تكون أقل من المبلغ الأسمى المستحق. فإذا كانت عملية البيع الأجل بدون حساب فوائد فإن هذا يمثل عملية تمويل وبالتالي تحدد القيمة العادلة للمقابل على أساس القيمة الحالية لكافحة المتحصلات النقدية المستقبلية. ويتم الاعتراف بالفرق كإيراد فوائد على مدار فترة التمويل عن طريق استخدام أحد الطرق الآتية :

- (١) معدل العائد السائد من نفس النوع من أدلة الوفاء الممنوحة من عملاء بنفس التقييم الائتمانى .
- (٢) معدل العائد المستخدم لخصم القيمة الأسمية للمقابل كإيرادات عن عوائد.

(أ) - الإيراد المتعلق ببيع السلع

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع اذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :-

- قيام المنشأة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري .
- وألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية ، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة .
- وإمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة
- وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق .

(ب) - الإيرادات المتعلقة بتأدية الخدمات

- يُعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :-
 - يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة .
 - أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
 - أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية .
 - أنه يمكن القياس الدقيق للتکالیف التي تم تکدها في العملية وكذلك التکالیف الازمة لإتمامها .

ج - الإيرادات المتعلقة باستخدام الآخرين لأصول المنشأة

(١) يتم الاعتراف بالإيراد الناتج من استخدام الغير لموارد المنشأة التي ينتج عنها عوائد، اتاوات وتوزيعات أرباح بالشروط التالية :-

- أن يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- يمكن قياس الإيراد بشكل يعتمد عليه.

يجب الاعتراف بالإيراد وفقاً للأسس التالية :-

(أ) العوائد : على أساس نسبة زمنية أخذًا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

(ب) الإتاوات : على أساس مبدأ الاستحقاق وطبقاً لشروط الاتفاق .

(ج) توزيعات الأرباح : يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملي الأسهم في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .

متطلبات الافصاح عن الإيراد

- أ- السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما يتضمن الطرق المستخدمة لتحديد مستوى الإتمام للعمليات التي تشمل تأدية خدمات .
- ب- توزيع الإيراد المعترف به خلال الفترة على العناصر الأساسية المكونة له بما يتضمن الإيراد الناتج من بيع سلع ، تأدية خدمة، عوائد، اتاوات وتوزيع أرباح .
- ج- قيمة الإيرادات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والمدرجة ضمن كل مجموعة من مجموعات الإيراد الهامة.

أمثلة على تحقق والإعتراف بالإيراد

اشتراكات المجلات

عادة ما تحدد مقدماً ، ويتم إكتساب الإيراد مع توريد كل نسخة ، ويؤجل الاعتراف بجزء من إيراد الأشتراكات حتى نهاية العام والذي يحدد على أساس التكاليف الخاصة بانتاج كل نسخة بالإضافة إلى تكاليف الإعلان المبدئية التي تكبدها الناشر في بداية فترة الأشتراك.

البيع الآجل للبضائع

يتضمن الاعتراف بالإيراد في مثل هذه العمليات ربح المتاجر الذي قد يثبت فور البيع ودخل التمويل الذي يوزع على مدار فترة التمويل.

مثال عملى على قياس الاعتراف بالإيراد:

شركة روبي للفنون اتفقت على عقد عام ٢٠٠٢ ينتهي تنفيذه بنهاية عام ٢٠٠٥ وقد كانت إيرادات العقد وتكاليفه على النحو التالي:

إجمالي قيمة العقد	إجمالي التكاليف التقديرية للعقد	التكاليف الفعلية
١٢٠٠٠ جنيه	١٠٠٠٠ جنيه	٢٠٠٢
		٢٠٠٣
	٣٠٠٠ جنيه	٢٠٠٤
	٢٥٠٠ جنيه	٢٠٠٥
	٢٥٠٠ جنيه	

المطلوب تحديد وقياس الإيرادات المعترف بها للعملية السابقة في كل سنة مالية.

الحل:-

الإيراد

٢٤ ٠٠٠

عام ٢٠٠٢

٣٦ ٠٠٠

عام ٢٠٠٣

٣٠ ٠٠٠

عام ٢٠٠٤

٣٠ ٠٠٠

عام ٢٠٠٥

أسئلة:

1. كيف يتم قياس الإيراد؟
2. ما هي الشروط الواجب الوفاء بها قبل الإعتراف بالإيراد من بيع البضاعة؟
3. ما هي الشروط التي يجب الوفاء بها قبل الإعتراف بآداء الخدمات؟